

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة من البعثة
الدائمة لجمهورية بولندا إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح تحيل بها
نص بيان الرئيس الصادر بمناسبة اجتماع الذكرى السنوية
الأولى "لمبادرة الأمن من الانتشار"، والذي عُقد في كراكوف،
ببولندا يومي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بولندا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف
تحياها إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح وتتشرف بأن تحيل نص بيان الرئيس الصادر بعد اجتماع الذكرى السنوية
الأولى "لمبادرة الأمن من الانتشار"، المعقود في كراكوف، ببولندا، يومي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.
وتكون البعثة الدائمة لجمهورية بولندا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف
ممتنة لو أمكن إصدار هذا البيان وتعميمه كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

اجتماع الذكرى السنوية الأولى "لمبادرة الأمن من الانتشار" كراكوف، ٣١ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

بيان الرئيس

عُقد في كراكوف، يومي ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ اجتماع الذكرى السنوية الأولى "لمبادرة الأمن من الانتشار". وقد عُقد هذا الاجتماع لإحياء الذكرى السنوية الأولى لإطلاق هذه المبادرة من جانب رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش في خطابه في قلعة فافيل الملكية في كراكوف، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣. وعلى ذلك فستكون "مبادرة الأمن من الانتشار" معروفة أيضاً باسم "مبادرة كراكوف".

وقد ضم هذا الاجتماع ممثلين رفيعي المستوى من أكثر من ٦٠ بلداً. وإن اشترك مجموعة تمثيلية واسعة من البلدان عبر العالم في اجتماع الذكرى السنوية الأولى يؤكد الوعي المتزايد لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما يتصل بها من مواد ووسائل إطلاقها. وهذا يسلط الضوء أيضاً على الدعم العالمي "لمبادرة الأمن من الانتشار" و"بيان مبادئ الحظر" المتعلق بها.

وقد نُظم هذا الاجتماع برعاية ألكساندر كفاسنيفيسكي، رئيس جمهورية بولندا.

وقد أذيع أثناء الاجتماع خطاب كل من رئيس جمهورية بولندا، ألكساندر كفاسنيفيسكي ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جورج دبليو بوش. وشملت أهداف الاجتماع التأكيد على "مبادرة الأمن من الانتشار" باعتبارها مبادرة عالمية، وزيادة تطوير الدعم الدولي لأهداف وغايات هذه المبادرة، والنهوض بالتعاون والإسهام الدوليين الواسعي النطاق في أنشطة هذه المبادرة. ولا تتعلق مبادرة كراكوف بالهيكل والتنظيم بل تتعلق بالعمل والتعاون.

وخلال عام واحد، حُوّلت "مبادرة الأمن من الانتشار" من رؤية ما إلى شبكة نشطة قوامها الشراكة والتعاون العملي. وقد حُدّدت مبادئ مشتركة. كما استُحدثت واختُبرت قدرات لتحقيق هذا الحظر، واضطلع بأنشطة إقليمية في هذا الصدد.

وقدّمت أثناء الاجتماع سلسلة من العروض بشأن طبيعة "مبادرة الأمن من الانتشار" وآفاقها وطابعها وتطوير مستقبلاً وجهود نشرها. وجرى التأكيد بشكل خاص على برنامج الممارسة الواسع الذي اشترك فيه كثير من البلدان اشتراكاً فعالاً.

وشُدّد على أن "مبادرة الأمن من الانتشار" هي عنصر هام يبيّج استجابة للتحدي المتنامي الذي يطرحه انتشار أسلحة الدمار الشامل ونُظّم إطلاقها وما يتصل بها من مواد إلى دول وإلى جهات فاعلة غير تابعة للدول على نطاق العالم. وشُدّد كذلك على أن أنشطة هذه المبادرة ينبغي أن تكون متوافقة مع القانون الوطني والدولي ومع الأطر القانونية الوطنية والدولية.

وتنبني هذه المبادرة على الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونُظّم إطلاقها أو ما يتصل بها من مواد، وهي تكمل المعاهدات والنُظُم القائمة. وتتفق المبادرة مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المعتمد مؤخراً في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وينص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أن المجلس "يساوره بالغ القلق إزاء التهديد الذي ينطوي عليه الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، وبوسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد". وهو يدعو جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات تعاونية لمن الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو وسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد.

وأُعِيد الإعراب عن الطبيعة الشفافة لأنشطة "مبادرة الأمن من الانتشار" وجرى الترحيب بالمساهمات المقدمة البلدان التي تشارك في أوجه القلق والمبادئ والأهداف المتصلة بهذه المبادرة. وشُدّد على أن هذه المبادرة تشكل مسعىً عالمياً ذا طبيعة شاملة. فهي تعتمد على أوسع تعاون ممكن بين الدول حول العالم. وأظهر هذا الاجتماع الاستعداد لتعزيز هذا التعاون وتوسيع نطاقه.

وأكد الاجتماع أهمية مواصلة أنشطة الاتصال من أجل بناء هذه المبادرة وليكون من الأصعب على ممارسي انتشار الأسلحة المذكورة مزاوله هذه التجارة المهلكة. ورُحّب بقيام الدول المشاركة بمباشرة هذا التعاون وباتخاذ إجراءات وطنية لتحديد سلطات إنفاذ القوانين وغيرها من الأدوات أو الأصول لتعبئتها بغية دعم الجهود الرامية إلى وقف عمل ميسري انتشار هذه الأسلحة.

— — — — —